في الغزل بنوع من قولهم امراة ذراع بفتح اوله قال في القاموس والذراع كسحاب الخفيفة
اليدين بالغزل ويكسر واقتصر في الضياء على الفتح وقال ابن القطاع في الافعال ذرعت المراة
خفت يدها في العمل فهي ذارع وعلى هذا الاسد وذي في قولهم ما اذرع المراة ومثله في الشذوذ
ما اقمنه بكذا وما اجدره بكذا فالاول بنوع من قولهم هو قمن بكذا والثاني من قولهم هو
جدير بكذا والمعنى فيهما احقه بكذا ولا فعل لهما الشرط الثاني ان يكون الفعل ثلاثيا
فلا يبنيان من رباعي مجرد ولا مزيد فيه ولا ثلاثي مزيد حرفا او حرفين او ثلاثة نحو دحرج
وتدحرج وضارب وانطلق واستخرج لان بناءهما من ذلك يفوت الدلالة على المعنى المتعجب
منه اما ما اصوله اربعة فلانه يودي الى حذف بعض الاصول ولا خفاء في اخلاله بالدلالة
واما المزيد فلانه يودي الى حذف الزيادة الدالة على معنى مقصود الا ترى انك بنيت افعل
من ضارب وانطلق واستخرج فقلت ما اضربه واطلقه واخرجه لفاتت الدلالة على معنى
المشاركة والطلب الا افعل نحو بنا وهما منه قياسا مطلقا سواء كانت الهمزة فيه للنقل
ام لا وهو مذهب سيبويه والمحققين من اصحابه واختاره في التسهيل وشرحه وقيل يمنع
مطلقا الا ان يشذ منه شي فيحفظ ولا يقاس عليه وهو مذهب المازني والاخفش والمبرد وابن
السراج والفارسي ومن وافقهم وقيل يجوز ان كانت الهمزة لغير النقل نحو ما اظلم وما
اقفر هذا المكان ويمتنع ان كانت للنقل نحو ما اذهب نورا واليه ذهب ابن عصفور وقال
الشاطبي وهذه التفرقة لم يقل بها احد ولم يذهب اليها نحوي ويكفيه في الرد مخالفة الاجماع
بناء على ان احداث قول خرق للاجماع ثم اطال في الرد عليه وشذ على هذين القولين وبناء على
المنع مطلقا والمنع في احد شقي التفصيل ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف الهمزة فيه
للنقل من المتعدي لواحد الى المتعدي الى اثنين قبل التعجب فاذا تعجبت كان لك ثلاثة اوجه
احدها الاقتصار على الذي كان فاعلا فتقول ما اعطى زيدا وما اولاه والثاني ان تزيد عليه
احد المفعولين مجرورا باللام فتقول ما اعطاه للدراهم وما اولاه للمعروف والثالث ان تزيد
عليهما المفعول الاخر منصوبا بمحذوف عند البصريين وبالمذكور عند الكوفيين فتقول
ما اعطى زيدا للفقراء الدراهم وما اولاه للفقراء المعروف وان شئت نصبت الثلاثة اذا لم
يكن لبس فتقول ما اعطى زيدا الفقراء الدراهم وما اولاها الفقراء المعروف وتقدير المحذوف عند
البصريين اعطاهم الدراهم واولاهم المعروف واختلف في بناء فعل التعجب من الثلاثي المزيد
اذا جرى مجرى الثلاثي نحو امتلا واتقى وافتقر واستغنى فذهب ابن السراج وطايفة الى الجواز
لانهم اجروه مجرى الثلاثي المجرد من الزوايد لا مجرى المزيد بدليل قولهم في الوصف منه تقي
وملي وفقير وغني وذهب ابن خروف وجماعة الى المنع لان العلة التي من اجلها امتنع بناؤهما
من المزيد غير الجاري مجرى المجرد موجودة هنا وهي هدم البنية وحذف زوايد ما الغير موجب
مع وجود العناء عن ذلك باشد واشد دو شذ على كل قول من اقوال المانعين ما اتقاه لله
وما املاه للقربة لانهما من اتقى بتشديد التاء وامتلا وما افقره الى عفو الله وما اغناه

عن الناس

عن الناس ان قلت لانهما من افتقر واستغنى وان كان سمع تقي بمعنى خاف وملو بمعنى
امتلا وفقر بضم القاف وكسرها بمعنى افتقر وغني بمعنى استغنى لندورهما وشذ ما اخصره
لانه من اختصر وفيه شذوذ اخر سياتي وهو انه مبني للمفعول الشرط الثالث ان يكون
الفعل متصرفا لان التصرف فيما لا يتصرف نقض لوضعه وعدم التصرف على وجهين احدهما
ان يكون لخروج الفعل عن طريقة الافعال من الدلالة على الحدث والزمان كيذر ويدع حيث
استغني عن ماضيهما بماضي يترك وكلا القسمين مراد هنا فلا يبنيان من نحو نعم وبئس
ويذر ويدع فلا يقال ما انعمه وما ابأسه وانعم به وابئس به وبهما باقيان على معنا هما من انشاء
المدح والذم ولا ما اوذره ولا ما اودعه وشذ ما اعساه واعس به الشرط الرابع ان يكون قابلا
للتفاضل في الصفات الاضافية التي تختلف بها احوال الناس سواء كانت بالنسبة الى شخص واحد
في حالين كالعلم والجهل او شخصين كالحسن والقبح فتقول ما اعلمه يوم الخميس وما اجهله يوم
الاربعاء وما احسنه وما اقبحه بخلاف ما لا يقبل التفاضل ويشترك فيه الجميع فلا يبنيان من نحو
فني ومات لانه لا مزية فيه لبعض فاعليه على بعض حتى يتعجب منه الشرط الخامس ان لا
يكون الفعل مبنيا للمفعول نحو بلا او تاصيلا فلا يبنيان من نحو ضرب زيد بضم اوله وكسر
ما قبل اخره فلا يقال ما اضرب زيدا وانت تريد التعجب من الضرب الذي وقع على زيد لئلا
يلتبس المتعجب منه بالتعجب من فعل الفاعل وشذ ما اخصره من وجهين الزيادة على
الثلاثة والبنا للمفعول وبعضهم يستثني من الفعل المبني للمفعول ما كان ملازما
لصيغة فعل بضم اوله وكسر ثانيه نحو عنيت بحاجتك وزهي علينا بمعنى تكبر فيجيز التعجب
منه لعدم اللبس فتقول ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وجرى على ذلك ابن مالك
وولده بناء على ان علة المنع خوف الالتباس واما من جعل علة المنع التشبيه بافعال الخلق جامع
ان كلا منهما لا كسب للمفعول فيه فينبغي ان لا يستثني شيئا ويؤول ما ورد من ذلك على ان
التعجب من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم ينطق به الشرط السادس ان يكون الفعل
تاما فلا يبنيان من نحو كان وظل وبات وصار وكاد لانهن نواقص فلا يقال ما اكون زيدا
قايما بنصب الخبر ولا بجره باللام لتغير المعنى هذا مذهب البصريين وذهب الكوفيون
الى جواز ما اكون زيدا لاخيك دون ما اكون زيدا القايم وحكى ابن السراج والزجاج عنهم
ما اكون زيدا قايما وهو مبني على اصلهم من ان المنصوب بعد كان حال فسهل الامر عليهم
ولم يات بذلك سماع الشرط السابع ان يكون الفعل مثبتا فلا يبنيان من فعل منفي سواء
كان ملازما للنفي نحو ما عاج بالدواء اي ما انتفع به ومضارعه يعيج ملازم النفي ايضا
قاله ابن مالك في شرح التسهيل واعترض بانه قد جاء في الاثبات قال ابو العلاء في نوادره انشد
ثعلب عن ابن الاعرابي ولم ار شيئا بعد ليلى الذ ولا مشربا اروى به فاعيج اي انتفع به واما
عاج يعوج بمعنى مال يميل فان العرب استعملته مثبتا ومنفيا ام غير لازم للنفي كما قام
زيد وما عاج اي مال فلا يقال ما اقومه وما اعوجه لئلا يلتبس المنفي بالمثبت الشرط